



اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي
οΧΟοΠ ΣΧΙΝΣΙ ΟΠαοαΠ αΙΧC8
LA COMMISSION SPÉCIALE SUR LE MODÈLE DE DÉVELOPPEMENT



وزارة التربية الوطنية
والتكوين المهني والتعليم العالي
والبحث العلمي



نموذج لمشروع تنموي خاص بجهة فاس - مكناس

Modèle d'un projet de Développement pour la Région Fès Meknès

من إعداد وإنجاز

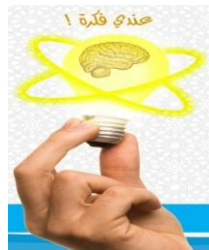
الطالب: عزيز الزيتوني

طالب باحث بسلك الدكتوراة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – سايس فاس

مسجل تحت رقم: 14 \ ECD 170.

مركز الدكتوراه: اللغات والتراث والتهيئة المجالية

مختبر: اللغات والتواصل وتقنيات التعبير



شكر وامتنان

في البداية إن الواجب الأخلاقي يقتضي منا أن نعبر بأسمى عبارات الشكر والامتنان لـ"ندوة رؤساء الجامعات" و"وزارة التعليم العالي والبحث العلمي" و"أعضاء اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي" على إتاحتهم هذه الفرصة القيمة لنا لإبداء تصوراتنا حول شكل النموذج التنموي الذي نعتقده فعلا لمجتمعنا. كما نشكرهم على هذه المقاربة التشاركية التي تتيح لنا المشاركة في هذه المسابقة القيمة من خلال مشروعنا هذا الذي قمنا بهندسته وفق منهجية علمية في إطار المعايير التي تم وضعها لها، آمليين من الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير لبلادنا.

تقديم : السياق العام لبلورة نموذج تنموي منتج وفعال لمدينة فاس

ليس هناك تدبير جيد وتدبير سيئ، بل هناك مدبر جيد ومدبر سيئ، لذلك فنحن جيل اليوم نتدبر حياتنا اليومية الخاصة والعامة من الأشياء التي صنعها لنا الجيل الماضي.

حاضرنا يتأسس على الماضي، ومستقبل الأجيال المقبلة يرتبط ارتباطا عضويا بما سنغرس ونزرع لهم، لأننا نتحكم في تحديد مستقبلهم وطبيعة هذا المستقبل وطبيعة ثقافتهم وأنماط حياتهم. وتجاوبا مع التوجيهات الملكية السامية التي دعا من خلالها جلالة الملك محمد السادس نصره الله القوى الحية بالبلاد إلى ضرورة التفكير في بلورة مشروع تنموي شمولي وواعد يجب على أسئلة التنمية المحلية الشاملة والجهوية والوطنية وعلى انشغالات المواطنين والمواطنات وصيانة مكتسباتهم والبحث عن أخرى قادرة على تمكينهم من مواكبة تغيرات المجتمع من دون التأثير السلبي على مستقبل الأجيال الصاعدة والمتصاعدة.

وتأتي دعوة الطلبة الجامعيين للمشاركة في هذه المسابقة من قبل ندوة رؤساء الجامعات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وأعضاء اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي في إطار التوجيهات الملكية السامية.

ويسرنا أن نشارك في هذه المسابقة التي نعتبرها بمثابة استحقاق وطني انطلاقا من إيماننا الراسخ بعقيدتنا الوطنية وبالثوابت الدستورية التي تستمد قوتها من عقيدة الإحساس بالانتماء الوطني الراسخة وتلبية للنداء الوطني الذي دعا إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأن نتفاعل معه تفاعلا إيجابيا من

خلال تعبئة الطاقات وحشد الهمم والتشجيع عن سواعدنا والاستثمار في قدراتنا المعرفية المتواضعة لصالح وطننا وأمنه واستقراره ورفاهية أهله. وتبعاً لذلك، فإن المشروع الذي نود المشاركة به هو عبارة عن نموذج تنموي لجهة فاس مكناس والذي اعتمدنا في صياغته وبلورته على تشخيص دقيق لواقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بها لضبط مكامن الخلل والضعف وأوجه القصور ومكامن القوة لتحديد الفرص الممكنة ومكامن التهديد، ومن ثمة العمل على بلورة رؤية مجتمعية قادرة على وضع الجهة في سكة التنمية الصحيحة والدفع بها نحو الإقلاع الشمولي والنهضة المجتمعية المستدامة، حيث نسعى من خلالها إلى تحقيق 13 هدفاً أساسياً.

1. خلق بيئة ملائمة للأعمال وجاذبة للاستثمار

مما لا ريب فيه أن كل متتبعي الشأن العام داخل الجهة والمهتمين بالحياة الاقتصادية يجمعون على وجود خلل في مناخ الأعمال بدليل أن العشرات من رجال المال والأعمال سحبوا فكرة الاستثمار من الجهة وغيروا وجهتهم الاستثمارية نحو جهات أخرى بعد أن كانوا قد حطوا الرحال داخل مدن وأقاليم الجهة للغاية نفسها، وبدليل لما آل إليه الوضع الاقتصادي بها إذ أن العديد من المعامل والشركات قد أغلقت أبوابها وتشرذم عمالها وازداد العبء على كل ما هو اجتماعي.

وهذا يعني أن مناخ الأعمال لم يعد جاذباً للاستثمار بالرغم من أن الجهة ومحيطها تتوفر على مؤهلات ومعطيات استثمارية تحفيزية وجاذبة، ومنه فإن الخلل يظل مرتبطاً بما هو إداري وقانوني وسلوكي. ومن ثمة، فإن رؤيتنا تركز جهودها بالأساس على هاته الهفوات من أجل إزالتها والقضاء على جميع معوقات الاستثمار والعمل كذلك على تمكين المرأة والشباب من تحقيق تطلعاتهم الاستثمارية وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في المناطق الأكثر احتياجاً وتوفير حوافز للمستثمرين فيها، مما سيساهم في توفير فرص عمل التي تبقى هي الهدف الرئيسي من رؤيتنا.

2. صندوق لخلق الارتياح الاجتماعي والاقتصادي لشباب الجهة

هو آلية مالية نسعى من خلالها إلى تحفيز الشباب الحاملين لشواهد جامعية وشواهد التكوين المهني على تحقيق مشاريعهم وأفكار مشاريعهم بشرط أن تكون هذه المشاريع لها طابع الديمومة ومحدثة لفرص شغل ويهدف الصندوق إلى المساهمة في امتصاص البطالة والقضاء على تأثيرات هذه البطالة لترسيخ الأمن والسلم الاجتماعيين، وستعطي الأسبقية للفئات التي تتحدر من الأسر المهمشة والمحدودة

الدخل والمشاريع التي تحدث فرصا للشغل. ويتوقع أن يتم تمويل ما بين 1000 إلى 4000 مشروع سنويا، مما سيساهم في محاصرة غول البطالة الذي يفترس شبابنا ويؤدي بهم إلى عالم التيه والانحراف والجريمة المنظمة.

3. صندوق خاص بالتنمية القروية المندمجة

يعتبر هذا الصندوق بمثابة آلية مالية لتمكين شباب العالم القروي داخل الجهة من تحقيق مشاريعهم بالمناطق والأقاليم التي ينحدرون منها، في مسعى لتشجيعهم على الإقامة بمناطقهم الأصلية والمساهمة في تنمية هذه المناطق وتعميرها لتخفيف الضغط على الوسط الحضري والمساهمة في تنمية استقرارها وأمنها وسلمها الاجتماعي.

ومن ميزة هذه الآلية أنها تساهم في التنمية المجالية وخلق التوازن بين المجالين الحضري والقروي، إذ أن هذه المشاريع ستساهم في خلق مناصب شغل لأبناء البادية والمساهمة في خلق الثروة المحلية بالعالم القروي، وهذه الثروة ستدر دخلا للمستفيدين المباشرين وسكان منطقتهم والرفع من منسوب مداخل الجماعات الترابية التي ينحدرون منها على اعتبار أنهم سيؤدون ضرائب مهمة للدولة (IR et IS).

4. إحداث صندوق أسود لتدبير الكوارث والأوبئة الفجائية

من الأهمية بمكان أن نستلهم دروسا من جائحة وباء كورونا لأجل استشراق المستقبل وتفاذي تكرار المطبات والإكراهات التي أسقطتنا فيها هذه الجائحة.

لذلك، رؤيتنا تعطي أهمية خاصة للمستقبل وتركز على ضرورة اتخاذ التدابير الاستباقية من خلال خلق صندوق أسود تساهم فيه سنويا كل الجماعات الترابية والمقاولات والشركات والأشخاص، تحدد قيمة المساهمة على أساس معايير محددة ومعقولة ومقبولة من الجميع ... وتتجلى مهمة هذا الصندوق في مواجهة أي جائحة أو كارثة فجائية قد تقع في المستقبل ومواجهة آثارها.

5. خلق أندية للمتقاعدين من مختلف القطاعات مجهزة بجميع أدوات

الترفيه مقاهي، مطاعم، مسابح، إدارات وقاعات اجتماعية وندوات

ومستوصفات

يندرج هذا المشروع في إطار الاعتراف بالتضحيات الجسيمة التي أفنوا فيها زهرة شبابهم في سبيل خدمة الوطن والتفاني من أجله وتقديرا للخدمات الجليلة

والكبيرة التي أسدوها لهذا البلد الأمن وثوابته الراسخة ومؤسساته الدستورية واقتصاده وتنميته.

وإذا كنا ننعم بالأمن والاستقرار وبالسلم الاجتماعي، فإن الفضل ثم كل الفضل يعود لهؤلاء الأشاوس والبواسل، لذلك من واجبنا أن نفكر في هذه الشريحة من المواطنين والمواطنات المغاربة.

6. الاستثمار في قطاع الفلاحة والصناعة الغذائية

نسعى من خلال هذه النقطة في رؤيتنا إلى التأكيد على أهمية الفلاحة ودورها في تزويد الأسواق بالخضروات والبواكر، ودورها أيضا في تعزيز الاقتصاد الجهوي وخلق الثروة وامتصاص البطالة.

7. تعزيز الاستثمار في قطاع السياحة الجبلية

بالنظر إلى ما تمتع به جهة فاس مكناس من معطيات سياحية جبلية هائلة، فإن مشروعنا يركز على ضرورة دمج هذه المعطيات ضمن اهتماماته الأساسية لأن السياحة الجبلية ستساهم في خلق التنمية المجالية والحد من الهجرة القروية نحو الحواضر، وجلب العملة الصعبة والمساهمة في تعزيز أركان الاقتصاد الجهوي وامتصاص البطالة.

8. جمعيات المجتمع المدني

بالنظر إلى الدور الدستوري المنوط بجمعيات وهيئات المجتمع المدني في مجالات التحسيس والتوعية والتأطير والتعبئة والترافع من أجل قضايا المجتمع التي تغفلها المؤسسات الحكومية والجماعات الترابية، وبالنظر إلى دوره كقوة اقتراحية وإسهاماته في خلق بعض الأنشطة المدرة للدخل، فإن رؤيتنا وفلسفتنا في التعاطي مع مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني لما أصبحت تشكل من قوة اقتراحية وترافعية بمقتضى التعديلات التي جاء بها دستور 2011، تسير في اتجاه تعزيز الشراكة مع هذا المجتمع المدني على أساس دفتر تحملات يتيح لجميع مكونات المجتمع المدني التنافس فيما بينها على أساس المردودية وأسلوب الحكامة المتبع والفعالية لكي تتمكن من القيام بأدوار موازية لتحقيق مصالح المجتمع في السلام

والاستقرار والتكافل الاجتماعي ونشر ثقافة السلام والتعاون ومساهمتها في تعزيز وترسيخ قيم ومبادئ ومعايير التسامح والمحبة والتعاون والتراضي والتعايش السلمي والاخوة والاحترام وقبول الآخر والشفافية والتعامل بين أفراد من كل الأطياف بلطف ومصداقية وتجنب سوء المعاملة والكراهية والحقد والضغينة. وبانعكاس هذا المفهوم وبلورته سيؤدي للمساهمة في تحقيق التنمية من خلال مجتمع متعايش متكافل اقتصاديا وشريك بالقرار بقوة مقترحاته النابعة من واقع المجتمع ودعمه وممارسة دور الرقابة الشعبية إلى جانب باقي مؤسسات المجتمع المدني من مكوناته الاقتصادية والإعلامية والثقافية ومؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجالات متعددة.

9.مراجعة الشركات والمعامل المغلقة قصد إحيائها وتشغيلها لخلق فرص شغل وتنشيط الحركة الاقتصادية والاجتماعية

لقد أدت سياسة ونهج ابتزاز المستثمرين وأرباب الشركات (ابتزاز سياسي ونقابي وأحيانا إداري) إلى تدمير العديد من الشركات وإحباطها وإيصالها إلى مرحلة الافلاس والإغلاق وتغيير وجهتها الاستثمارية نحو مدن أخرى.

إغلاق المعامل والشركات وتهجير رساميلها إلى مدن أخرى بالغرب والشمال، أدى إلى بروز كلفة اجتماعية باهظة (تشريد المئات من الأسر، تنامي البطالة وانحسار فرص الشغل إن لم نقل انسداد أفقها، وهذه الإفرازات أثرت بشكل سلبي على القدرة الشرائية للمواطن واتساع رقعة الهشاشة الاجتماعية واهتزاز السلم الاجتماعي الذي أصبح قابلا للانفجار في أي وقت (قنبلة موقوتة نائمة).

لذلك فإننا نعي جيدا هذه الإرهاسات والتحديات الكبرى والمخاطر التي قد تظهر داخل الجهة، إذ أننا في تصورنا نولي عناية خاصة للنهوض من جديد بهذه الشركات والمعامل وتوفير المناخ المناسب لتحريكها وإحيائها عبر تحفيزات إدارية ومالية وتقنية وتسويقية وعقارية وكذلك التحفيزات المرتبطة بالطاقة.

10. تجويد الخدمات الصحية وتمكين المستشفيات الرئيسية بآليات السكانير لتأدية خدماتها بشكل أفضل

نظرا لكون أن الصحة حق أساسي مكفول لكل مواطن ومواطنة وغير قابل للتصرف، ونظرا لما يعانيه المواطن من معانات مع المستشفيات العمومية التي غالبا ما تقدم له خدمات لا يرضى عنها ولا تلبي حاجاته في التطبيب لسبب أو آخر.

وبما أن الإنسان هو محور التنمية وهو الغاية من التنمية وهو أداة التنمية، فإن تصورنا يرتكز على تزويد المستشفيات العمومية ذات الاستقطاب المفتوح والمحدود بأجهزة حديثة ومتطورة (السكاير والرايو وغيرها) قصد تمكينها من تلبية حاجات التطبيب وعلاج كل المرضى الوافدين عليها.

11. تأهيل قطاع الصناعة التقليدية وتمكينه من تخطي العقبات واختراق الأسواق العالمية صيانة للآرث التاريخي لمدينة فاس

كل الصناع التقليديون والحرفيون وتجار هذه الصناعة يجمعون أن قطاعهم تعرض لضربات أصابته في مقتله، وهو الأمر الذي أدى إلى التخلي عن المئات من الورشات الصناعية وإيقاف العمل بها بسبب دخول منتجات تقليدية وبزارات مماثلة من السوق الخارجية بأثمان أقل من كلفة إنتاج منتجات الصناعات المحلية.

وكما هو معلوم لدى الجميع أن فئة الصناع التقليديين والحرفيين بالجهة وجدوا أنفسهم غير قادرين على مواجهة التنافسية ومنافسة المنتجات التركية والصينية التي غزت السوق المغربية، في الوقت الذي لم يبادر المنتخبين بالمدينة إلى حماية هذا القطاع وحماية العاملين به، كما أن التحايل على السياح الأجانب الوافدين على الجهة من طرف بعض أصحاب البزارات والمرشدين السياحيين المزيفين زرع ثقة السياح الذين كان معظمهم يتبضع ويتسوق من منتجات الصناعات التقليدية المحلية، إذ أن المهتمين بالقطاع يسجلون أن إقبال السياح على المنتجات المحلية تراجع بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، وهو ما انعكس سلبا على مردوديتها.

لذلك، فإننا رؤيتنا تركز على ضرورة إعادة هيكلة هذا القطاع وتحفيزه ومقاربة الحلول التي تساعد العاملين بالقطاع على تخطي الصعاب وتذليلها والارتقاء بمنتجاتهم إلى اختراق الأسواق العالمية.

12. دعم النقل العمومي بمدينة فاس

في هذا المجال تركز رؤيتنا على تمكين مختلف أنواع النقل العمومي من آليات تتيح للعاملين به من التغطية الصحية الإلزامية والتسجيل الإلزامي بصناديق الضمان الاجتماعي خصوصا قطاع سيارات الأجرة والنقل المزدوج من خلال تنظيمهم داخل تعاونيات أو شركات أو المقاول الذاتي، وتقديم جميع أنواع التحفيز لهم على اعتبار أن النقل العمومي من الحاجات الملحة للمواطنين والمواطنات والعمل كذلك على إعادة تنظيمه والقضاء على جميع أشكال الفوضى التي يعاني منها.

أما النقل العمومي داخل الأوساط الحضرية بواسطة الحافلات يجب كذلك أن يخضع لإعادة النظر وتحفيزه من خلال إعفاءات ضريبية أو منح سنوية من المجالس المنتخبة لكي يحافظ على توازناته المالية وإدماجه ضمن أي مخطط حضري للتنمية من خلال تخصيص ممرات ومسالك خاصة به.

13. إعادة هيكلة المسالك الطرقية داخل الجهة والارتقاء بها إلى مصاف الجهات العالمية وفق أرقى المعايير الدولية

رؤيتنا في هذا المجال تركز على بلورة مخطط تنموي حضري (PDU) يهتم فتح مسارات طرقية جديدة تتيح انسيابية حركة المرور وتفادي حوادث السير وإعطاء رونقا جميلا لمدن الجهة والتأسيس لثقافة سير وقائية جديدة، وتخصيص مسارات خاصة بالحافلات داخل المدن وأخرى خاصة بالمركبات وأخرى بالدراجات النارية وفق حاجات كل مدينة.

كما تركز رؤيتنا على ضرورة ربط أقاليم الجهة بمسالك طرقية عبر كافة المحاور لتيسير عملية تنقل الأشخاص ونقل البضائع، ومسارات أخرى منفتحة على الأقاليم التي تحيط بالجهة.

خاتمة

نسأل الله أن يوفقنا لما فيه الخير للعباد والوطن...
يقول الله عز وجل في الآية 70 من سورة الأنفال: **إِن يَعْلَمَ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرَ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**. " صدق الله العظيم